

قياس أثر تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

Measuring the effect of the devaluation on the inflation rate in Algeria during the period (1990-2019)

نادية العقون،¹ سامية مقعاش²



nadia.laggoun@univ-batna.dz، (الجزائر)، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر،¹



samia.megaache@univ-batna.dz (الجزائر)، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر،²

تاريخ الإرسال: 2020-10-31	تاريخ القبول: 2020-11-14
<p>ملخص</p> <p>تهدف هذه الدراسة إلى بحث وقياس أثر تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط.</p> <p>وقد تم التوصل إلى أن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري واعتماده المطلق على إيرادات صادرات المحروقات دفعت بالجزائر في كل مرة إلى اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية بهدف تحقيق جملة من التوازنات الداخلية والخارجية، وحسب نتائج الاختبارات الإحصائية تبين أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر.</p> <p>الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، تخفيض قيمة العملة، التضخم، الجزائر.</p> <p>تصنيفات JEL: E31، O24.</p>	<p>Abstract</p> <p>This paper aims to investigate and measure the impact of the Devaluation on the inflation rate in Algeria during the period (1990-2019), using the simple linear regression method.</p> <p>It was concluded that the rentier nature of the Algerian economy and its absolute dependence on the revenues of hydrocarbons exports prompted Algeria each time to devalue the local currency in order to achieve a set of internal and external balances, and according to the results of statistical tests, it was found that there is an inverse relationship between the exchange rate and the inflation rate in Algeria.</p> <p>Key words: Exchange rate, Devaluation, Inflation, Algeria.</p> <p>JEL Classification Codes: E31, O24.</p>

1. مقدمة

شهدت الجزائر بعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها سنة 1986 والاضطرابات الاجتماعية التي تلت تلك الأزمة، سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية للنهوض باقتصادها، والتحول نحو نظام يستند إلى آليات اقتصاد السوق، في إطار برامج التكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي. وقد مست هذه الإصلاحات بشكل كبير نظام صرف الدينار الجزائري، من خلال انتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار، تطبيقا لنظرية أسلوب المرونات المعروفة في هذا المجال، كحتمية لا بد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد، إلا أن هذا الإجراء اقترن في الكثير من الأحيان بموجات تضخمية، خاصة في السنوات الأولى التي تلت عملية التخفيض.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير سياسة تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-

2019)؟

فرضيات الدراسة: اعتمدت الدراسة على عدت فرضيات، استمدت من وحي المشكلة على النحو التالي:

- تعتبر طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية من أهم العوامل الدافعة لتخفيض قيمة العملة؛
- لا يمكن لسياسة تخفيض قيمة العملة وحدها تفسير كل التغيرات في معدل التضخم خلال فترة الدراسة؛
- توجد علاقة طرية بين تخفيض قيمة العملة ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة أساسا إلى إبراز دور سياسة تخفيض قيمة العملة في التأثير على معدلات التضخم في الجزائر في ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والصدمات التي عانى منها خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من الدور الهام الذي يلعبه سعر الصرف كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة كونها من أهم السياسات التي يمكن من خلالها التدخل في النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

منهجية الدراسة:

لتحقيق الأهداف المسطرة للدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات الإحصائية المستقاة من مصادر التوثيق والمعلومات الرسمية، لإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكلة البحث. كما تم الاعتماد على الأسلوب الإحصائي القياسي لتقدير العلاقة بين تخفيض قيمة العملة في الجزائر ومعدل التضخم، وذلك بالاعتماد على طريقة الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression) وبالاستعانة بالبرمجة الإحصائية (Eviews 8).

ولالإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة؛
- تحليل تطور كل من سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؛
- دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019).

2. مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة

يقصد بتخفيض قيمة العملة تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (النقدية) بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات. بمعنى آخر هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من هذه العملات. (بن ختو، 2015-2016، صفحة 30).

وتعتبر هذه العملية خط الدفاع الأخير الذي تمتلكه الدولة بعد فشل كل الأساليب المتبعة كالسياسة المالية والنقدية، فالتخفيض يعتبر أكثر فعالية وفي نفس الوقت أكثر خطورة، لأن الدولة تقوم

بمشاركة مشاكلها الداخلية مع الدول الأخرى، لهذا فهي لا تستطيع أن تقوم بالتخفيض بقرار تلقائي وإنما بموافقة من المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي.

وتجدر الإشارة هنا إلى عدم الخلط بين مصطلح انخفاض قيمة العملة (dépréciation) الذي يحدث نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب، وتخفيض قيمة العملة (dévaluation) الذي تتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة لتحقيق أهداف معينة وعلى رأسها تشجيع صادراتها والحد من وارداتها (زاوية، 2014-2015، الصفحات 20-21).

وتلجأ الدولة لتخفيض قيمة العملة لعدة أغراض منها (دادان و زاوية ، 2016، صفحة 10):

- تحقيق توازن ميزانها التجاري، حيث يتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات؛
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة، وهو ما يساهم في استغلال الطاقة الإنتاجية واستغلال المزيد من اليد العاملة؛
- تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية؛
- تسجيل أرصدة موجبة من احتياطات الصرف الأجنبي تستعمل لمواجهة الصدمات المالية المستقبلية (بن ختو، 2015-2016، الصفحات 30-31).

وحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها (بن

ختو، 2015-2016، صفحة 31):

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة؛
- اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة؛
- عدم ارتفاع الأسعار المحلية بعد التخفيض حتى لا ينعكس ذلك على تكلفة المنتجات المحلية؛
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بتخفيض قيمة عملتها؛
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الدولية الضرورية للتصدير؛
- الاستجابة لشروط "مارشال - لينر روبنسن" القاضي بأن تكون القيمة المطلقة لمجموع مروونات الطلب على الصادرات (Dx) والواردات (Dm) أكبر من الواحد.

وتشير تجارب الدول التي لجأت إلى تخفيض قيمة عملاتها المحلية في ظل غياب الشروط السابقة

إلى أن العملية المذكورة غالبا ما تقود إلى النتائج التالية (زاوية، 2014-2015، الصفحات 31-32):

- ارتفاع الأسعار وتدهور الثقة في العملة المحلية، وانخفاض المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود؛

- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛

- تزايد مدفوعات خدمة الديون الخارجية حينما تكون مقومة بالعملات القيادية، وبالمقابل ستخفض قيمة الأصول من العملة المختصة لدى الدول الأخرى؛

- لجوء المقيمين إلى ادخار عملات أجنبية بدل المحلية وارتفاع ميولهم إلى الاستهلاك؛

- انخفاض معدل الادخار الوطني مما يؤثر بشكل سلبي على إمكانية تمويل المشاريع التنموية.

وعلى هذا الأساس فإن التخفيض لا يعتبر وسيلة آلية لتحسين وضعية ميزان المدفوعات بل

تتوقف الآثار النهائية له على عوامل عديدة متداخلة. (زاوية، 2014-2015، صفحة 32)، ومن ثم فإن

سياسة سعر الصرف تشكل سلاحا ذو حدين، فهو لا يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاديات العالمية

فحسب، بل يشكل أداة ربط للتوازنات الكبرى في الاقتصاد، لذلك اعتبر سعر الصرف من قبل رواد

نظرية التجارة الدولية بأنه ليس سعرا عاديا، بل هو أخطر الأسعار قاطبة. (بوعتروس، 2008،

الصفحات 106-107)

3. تحليل تطور كل من سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

1.3 تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2019):

عرف نظام الصرف الجزائري منذ الاستقلال عدة تطورات، فالجزائر كانت تتبع نظام صرف

ثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ليعرف بعدها سعر الصرف نوعا من الاستقلالية أين

تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، بسبب تدهور الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع

وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار والمرتبط بالدولار الأمريكي،

نظرا لأن معظم صادرات الجزائر (حوالي 97 بالمائة) تقيم بالدولار (بونوة و خياط، 2011، صفحة 124).

ورغم أن سياسة تخفيض قيمة العملة كانت مرفوضة قبل سنة 1986، إلا أن انخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، وأمام الصعوبات المتزايدة في مجال المالية الخارجية، وتحت ضغوطات المنظمات الدولية، فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار، أو ما يعرف بالانزلاق التدريجي (دادان و زاوية ، 2016، صفحة 12). وعليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، وتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى السعر التوازي (راتول، دت، صفحة 245).

الجدول 1: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (1990-2019)

السنوات	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
سعر الصرف	66,5	58,73	57,70	54,74	47,66	35,0	23,3	21,8	18,4	8,95
السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
سعر الصرف	72,6	64,58	69,29	72,64	73,27	72,0	77,3	79,6	77,2	75,2
السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
سعر الصرف	119,35	116,62	110,96	109,47	100,69	80,5	79,3	77,5	72,9	74,3

المصدر: - بيانات البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، <http://www.andi.dz/index.php>

نلاحظ من خلال الجدول (1) الارتفاع المستمر في سعر صرف العملة الوطنية طوال فترة الدراسة، وخاصة خلال فترة تطبيق برامج التعديل الهيكلي، حيث تم تطبيق مجموعة من الإجراءات أساسها الإجراءات التخفيضي المرتكز على أسلوب المرونات، فبعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، ومع الدخول في مرحلة الاتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية، شرع في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري والاتجاه به نحو التحويل (راتول، دت، صفحة 245)، حيث تم تخفيض قيمة

الدينار بـ 7,3% في مارس 1994، وبـ 40,17% في أبريل من نفس السنة، أي بنسبة 47,47% خلال شهرين (دادان و زاوية ، 2016، صفحة 13).

ورغم الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال شهري ديسمبر 2002 و جانفي 2003، إلا أن المكاسب الاقتصادية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي وبالخصوص ما يتعلق بمؤشرات التوازن الكلي، ساهمت بعد سنة 2003 في الاستقرار النسبي للدينار، كما كان لتنامي الاحتياطيات من العملة الصعبة ووصولها إلى مستوى 62 مليار دولار أمريكي خلال أبريل 2006، إضافة إلى تدني الديون الخارجية إلى أدنى مستوياتها، وانخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006، كان لكل ذلك الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري (راتول، دت، صفحة 248).

لقد دفع الأثر الحاد في مداخيل البلاد من العملة الصعبة الناجم عن انهيار أسعار المحروقات في جوان 2014، إلى انخفاض كبير في سعر العملة الوطنية، حيث تراجع الدينار بـ 20% أمام الدولار و 3,8% أمام اليورو سنة 2015. وقد واصلت العملة الوطنية تراجعها في سنة 2016، حيث فقدت خلال السداسي الأول من سنة 2016 حوالي 3% من قيمتها أمام الدولار و 5% أمام اليورو، قبل أن تعرف العملة الوطنية استقرارا نسبيا خلال الربع الثالث من نفس السنة (لعراش، محمد لوكال: الدينار الجزائري خسر 23% من قيمته، 2016)

من خلال ما سبق، نلاحظ أن الجزائر غالبا ما تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة كإجراء لاحتواء آثار صدمات أسعار النفط، وأن الاستقرار النسبي لأسعار النفط يساهم في استقرار أكبر لسعر الصرف. فمثلا، أدى الانتعاش في أسعار البترول سنة 2017، إلى زيادة الإيرادات من صادرات المحروقات بواقع 19%، مقارنة بمستواها المسجل في سنة 2016، (بنك الجزائر، 2018، صفحة 2) ترجم هذا التحسن في الأسعار بحدوث نوع من الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة خلال الفترة التالية، قابله انخفاض في معدل التضخم خلال نفس الفترة.

2.3 تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)

عرفت معدلات التضخم زيادات معتبرة تفاقمت أكثر خلال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، ورغم التراجع الذي عرفته معدلات التضخم خلال الفترة (1982-1984)، إلا أنه عاد للارتفاع من جديد ليبلغ ذروته في سنتي 1985 و1986، حيث بلغ 10,5% و3,12% على التوالي، وذلك بسبب الاختلالات التي أحدثتها جهاز التنظيم المركزي للأسعار، بالإضافة إلى الإصدار النقدي وتحرير المزيد من الأسعار لمواجهة عجز الميزانية نتيجة انهيار أسعار البترول سنة 1986، لتراجع معدلات التضخم نسبيا بعد ذلك حيث بلغت 7,5% و5,9% خلال سنتي 1987 و1988.

الجدول 1: تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
التضخم (%)	16,6	25,9	31,7	20,5	29,0	29,78	18,68	5,73	4,95	2,64
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التضخم (%)	0,34	4,22	1,42	4,27	3,96	1,38	2,31	3,68	4,86	5,74
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التضخم (%)	3,91	5,7	8,89	3,25	2,92	4,78	6,39	5,59	4,27	1,95

المصدر: - بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

- الديوان الوطني للإحصائيات: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أنه انطلاقا من سنة 1990 شهدت معدلات التضخم مستويات مرتفعة جدا خاصة في الفترة (1990-1995)، حيث انتقلت من 9,3% سنة 1989 إلى 29,78% سنة 1995، وذلك تزامنا مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق الحر وما ميزه من تحرير للأسعار، خصوصية المؤسسات، والتخفيض الكبير في قيمة العملة الوطنية، وما ترتب عنه من ارتفاع أسعار السلع المستوردة. بالإضافة إلى التوسع في الإصدار النقدي بهدف تمويل عجز الميزانية، وانتهاج

سياسة نقدية ومالية توسعية عن طريق زيادة الانفاق الحكومي (سلامي، 2015، صفحة 33). وبعد استقرار الأوضاع الاقتصادية بدأ معدل التضخم في الانخفاض ليبلغ 4,95% سنة 1998، في إطار برنامج التعديل الهيكلي وما تبعه من سياسة تشفية وتعديل الأسعار وتخفيض عجز الموازنة العامة (بن علي و عبد العزيز، 2008، الصفحات 34-35).

ومع بداية العشرية الأولى من القرن الحالي دخل الاقتصاد في وضعية مالية مريحة بفعل ارتفاع أسعار المحروقات، مما مكن من التخلص من عبء المديونية والتحكم التدريجي في معدل التضخم الذي عرف أدنى مستوياته سنة 2000 (0,3%). لكن سرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4,2%، ومرد ذلك ارتفاع نمو الكتلة النقدية، وإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم.

وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع من جديد بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة (ريحان و هوام، 2014، صفحة 233). وفي سنة 2007 بلغ معدل التضخم 3,7% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار السلع المستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع الرواتب والأجور دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية، وارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 21,5%، ومعدل فائض السيولة المصرفية إلى 74,47% (رايس، 2013، صفحة 204). وفي سنة 2009 بلغ معدل التضخم 5,74% بسبب تضخم أسعار المواد الغذائية الطازجة وارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008. ورغم تراجع معدل التضخم سنة 2010 إلى 3,9%، إلا أنه عاد ليرتفع مرة أخرى سنة 2011 إلى 5,7% بسبب الزيادة في حجم الكتلة النقدية، والزيادة المعتبرة في الأجور التي ترتب عنها صدمة جديدة للطلب أدت إلى ارتفاع الأسعار، بسبب عدم مرونة العرض للعديد من المواد الاستهلاكية (Banque d'Algérie, Mai 2012, pp. 32-33). وفي سنة 2012 تفاقم معدل التضخم ليبلغ المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية والمقدر بـ 8,89%، بسبب زيادة الكتلة النقدية التي تفسر 84% من التضخم (Banque d'Algérie, juillet 2013, p. 36). ليتراجع بعدها معدل

التضخم سنة 2013 حيث بلغ نسبة 3,25%، ليواصل تباطؤه سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2,92%.

وخلال الفترة (2015-2019) وهي الفترة التي أعقبت انهيار أسعار النفط في جوان 2014، ارتفعت معدلات التضخم لتبلغ 4,78% سنة 2015، 6,39% سنة 2016، كنتيجة لتدهور معدلات التبادل التجاري والسماح بانخفاض قيمة الدينار بنسبة 25% بغرض الحد من الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية (مرغيت، صفحة 5)، فمع تسارع تآكل احتياطات النقد الأجنبي، لجأت الحكومة إلى الحل الأسوأ وهو تخفيض قيمة الدينار إداريا، ما شكل ضربة لمدخرات الجزائريين وقدرتهم الشرائية وكبدهم خسائر جمة، قبل أن يتقرر اللجوء إلى قرار أكثر خطورة من تخفيض الدينار إداريا وهو قرار الترخيص لبنك الجزائر بطباعة النقود (طباعة ما يعادل 40 مليار دولار في أقل من عام) (بوكروخ، 2018). لينخفض بعدها معدل التضخم من 5,59% سنة 2017 في ظرف اتسم بارتفاع عال نسبيا للتوسع النقدي (+8,4%). وفي المقابل عرف المتوسط السنوي لنمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات ذات محتوى مستورد كبير، والمقدر وزنه النسبي بـ 23,1%، انخفاضا قدره 5,82%، في سبتمبر 2017، وبـ 2,6%، في جوان 2018، مظهرا ضعف مساهمته في التضخم الكلي، وبالتالي ضعف مساهمة سعر الصرف والأسعار عند الاستيراد في التضخم الكلي.

وقد بقي التضخم معتدلا خلال سنة 2018، بفضل الإدارة الحذرة للسياسة النقدية التي سمحت باحتواء مخاطر ظهور الضغوط التضخمية في ظرف اعتماد التمويل غير التقليدي (بنك الجزائر، 2018، صفحة 22)، ليستمر معدل التضخم في الانخفاض إلى حوالي 2 بالمائة سنة 2019.

عموما، لم تعكس أرقام التضخم التي تراقبها الحكومة بشكل إداري، حالة السقوط الحر التي تعرفها العملة الوطنية. ومنذ سنة 2014 فقد الدينار الجزائري ما يناهز 60% من قيمته، مما ضرب الفئات الهشة في الصميم وزاد من متاعبها (لعراش، رغم انهيار الدينار المتواصل: الحكومة تصر على أن التضخم عند 4.5%، 2018). وفي هذا الإطار يرى قطاع عريض من خبراء الاقتصاد أن التضخم الحقيقي في الجزائر يفوق 10% على الأقل، حيث تعتبر الأرقام الرسمية المعلنة بالأرقام بعد التعديل عن

طريق سياسة الدعم الحكومي لأسعار المواد الأساسية والطاقة والوقود والتحويلات الاجتماعية داخل وخارج الموازنة، حيث تبلغ الكلفة الإجمالية للدعم 35-40% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017، أي ما يعادل 60 مليار دولار (أشرف، 2015).

4. قياس العلاقة بين تخفيض قيمة العملة ومؤشر التضخم في الجزائر

يتم في هذا الجزء إجراء دراسية قياسية من أجل تحديد إن كان لتخفيض قيمة العملة في الجزائر أثر على معدل التضخم، وذلك بالاعتماد على طريقة الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression) وبالاستعانة بالبرمجة الإحصائية (Eviews 8) لإجراء مختلف مراحل اختبارات الانحدار الخطي البسيط. كما تم الاعتماد على البيانات المستخرجة من تقارير البنك الدولي، وهي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية تغطي فترة الدراسة (1990 – 2019).

1.4 التعريف بالمتغيرات

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من متغيرين هما:

- **مؤشر التضخم (Inflation)**، التضخم من أهم مؤشرات التوازن الداخلي للدولة ويعبر عن مدى استقرار الأسعار، إذ أن ارتفاع معدل التضخم يترتب عنه ارتفاع أسعار المنتجات المحلية ما ينتج عنه زيادة الطلب على السلع المستوردة لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المنتجة محليا، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقليص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وعجز الميزان التجاري. ويعبر عن هذا المؤشر بالنسبة المئوية، ويرمز له بـ (Inf)؛

- **مؤشر سعر الصرف (Foreign Exchange rate)**، يتم قياس تخفيض قيمة العملة بواسطة مؤشر سعر الصرف، ويعبر هذا المؤشر على التوازن الخارجي للدولة، وذلك لتأثيره المباشر على الاحتياطات من العملة الأجنبية للدولة، وعلى وضعية ميزان مدفوعاتها. إن معدل سعر الصرف المعتمد هو المعدل المتوسط لأسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي، ويرمز له بـ (Exch)؛

ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{Inf} = f(\text{Exch})$$

$$\text{Inf}t = \varepsilon \text{ Exch } t + \alpha_2 + \alpha_1 \dots\dots (*)$$

حيث:

α_1 : تعكس تأثير جميع المتغيرات التفسيرية التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في الدالة، كدور الكتلة النقدية ومؤشر أسعار الاستهلاك، أو أسعار الفائدة مثلاً.

α_2 : تمثل مقدار التغير في التضخم (Inf) نتيجة تغير أسعار الصرف. وحسب القاعدة النظرية، فإن التوقعات تشير إلى أن أثر سعر الصرف على التضخم يكون طردياً. : تمثل الخطأ العشوائي.

2.4 دراسة استقرارية السلسلتين:

ترتبط صحة تقدير العلاقة بين التضخم وسعر الصرف بافتراض استقرار أو سكون السلسلتين الزميتين، ذلك لأن عدم استقرارهما سيؤدي إلى أخطاء في تحديد النموذج القياسي، وعليه سيم أولاً اختبار استقرارية السلسلتين ويتطلب ذلك اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وذلك بتطبيق اختبار ديكى- فولر (Dickey Fuller test).

الجدول 3: نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلتين.

Exch		Inf			المتغير	
الثالث	الثاني	الأول	الثالث	الثاني	الأول	النموذج
-1.70	-1.26	2.47	-1.90	-1.47	-1.45	المستوى Level
-3.76	-3.84	-3.13	-5.45	-5.48	-5.43	القيم المحسوبة التفاضل الأول 1 st Difference
-3.57	-2.96	-1.95	-3.57	2.96	-1.95	المستوى Level
-3.58	-3.68	-1.95	-3.58	-2.97	-1.95	القيم الجدولية التفاضل الأول 1 st Difference
0.72	0.63	0.99	0.62	0.53	0.13	المستوى Level
0.0034	0.0069	0.0029	0.0007	0.0001	0.0000	الاحتمالية التفاضل الأول 1 st Difference

المصدر: من مخرجات Eviews 8.

من خلال قراءة بسيطة للجدول نلاحظ أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية لكل من متغير التضخم وسعر الصرف عند المستوى في النماذج الثلاثة، أي نقبل فرضية العدم التي تدل على وجود جذر الوحدة وذلك عند مستوى المعنوية 5% أي أن السلسلتين غير مستقرتين، وتطبيق استراتيجية ديكي- فولر فالسلسلتين غير مستقرة من نوع DS.

كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا أنه وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت السلسلتين الزميتين مستقرتان تخلوان من جذر الوحدة (Unit Root)، وذلك عند مستوى المعنوية 5%.

3.4 تقدير واختبار النموذج بطريقة المربعات الصغرى

بعد التأكد من تكامل السلسلتين عند نفس الدرجة نقوم بتقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومن ثم اختباره.

$$\text{inf}t = \dots \varepsilon + \text{texch} \alpha_2 + \alpha_1 \dots (*)$$

1.3.4 أ. إيجاد معادلة خط الاتجاه العام بطريقة المربعات الصغرى

إن تقدير المعادلة (*) بطريقة المربعات الصغرى أعطت النتائج التالية:

$$\text{inf}_t = -0.24 \text{ exch} + 25.69$$

$$t = (-5.54) \quad (7.84)$$

$$\text{Prob} = (0,000) \quad (0,000)$$

$$R^2 = 0.52$$

نلاحظ أن مرونة سعر الصرف مساوية لـ 0.24 حيث إشارتها السالبة تعني أنها العلاقة بين المتغيرين عكسية، وهو عكس ما كان متوقعا وهو ما سيأتي تفسيره لاحقا، وهي معنوية إحصائياً لأن $Prob < 5\%$ ، كما نلاحظ من قيمة معامل التحديد أن 52% من تغيرات التضخم سببها تغير سعر الصرف أما باقي التغير 48% يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

2.3.4 اختبار معلمات النموذج من الناحية الإحصائية (اختبارات الدرجة الأولى):

• اختبار معنوية المعلمات:

تستخدم إحصائية t ستودنت لتقييم معنوية معلمات النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة، ويساعد هذا الاختبار على التعرف على مدى معنوية معلمات النموذج، وهو مبني على فرضيتين، فرضية العدم H_0 والفرضية البديلة H_1 . فإذا كانت t المحسوبة أقل من t الجدولية، فهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، وذلك على النحو التالي:

فرضية العدم: المعلمات ليست لها معنوية إحصائية

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = 0$$

الفرضية البديلة: المعلمات لها معنوية إحصائية

$$H_1 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 = \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq 0$$

- بالنسبة لمعامل الحد الثابت α_1 نلاحظ أن $t_t < t_c$ ولدينا القيمة الاحتمالية أدنى من مستوى المعنوية حيث نجد أن $Prob = 0.000$ ، أي أقل من 5%، وعليه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، أي أن α_1 معنوي. وعليه يمكن القول أنه عند مستوى معنوية 5% معامل الحد الثابت لديه معنوية إحصائية في تفسير سلوك مؤشر التضخم خلال فترة الدراسة، وهذا يعني وجود متغيرات تفسيرية التي لم تؤخذ بعين الاعتبار تؤثر على مؤشر التضخم.

- بالنسبة لمعامل سعر الصرف α_2 نلاحظ أن $t_t > t_c$ والقيمة الاحتمالية $Prob = 0.000$ ، أي

أقل من 5%، وعليه يمكن قبول الفرضية البديلة H_1 ، أي أن α_2 معنوي عند مستوى ثقة 95%.

• اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه.

- معامل التحديد R^2 :

القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0.52، حيث أن المتغير المفسر يتحكم بنسبة 52% من التغير الحاصل في التضخم، كما أن هناك ارتباط بين المتغير التابع والمتغير المفسر. أما النسبة المتبقية 48% فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ ε_t .

- اختبار فيشر F :

تكمن أهمية توزيع فيشر في اختبار صحة الشكل الرياضي للنموذج، فكلما كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، وهو ما يعني معنوية معادلة الانحدار.

نلاحظ أن: F_c (المحتسبة) أكبر من F_t (الجدولية)، وبالتالي ترفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 ، أي يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، إذن النموذج ككل له معنوية احصائية. وهذا ما يؤكد الاحتمال الذي يساوي $Prob=0.000$ ، أي أقل من 0.05.

3.3.4 اختبار المعلمات من الناحية القياسية (اختبارات الدرجة الثانية)

وهناك اختبارات كثيرة منها اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج، واختبار عدم ثبات تباين بواقي النموذج.

• اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

من أجل هذا الاختبار نستخدم اختبار Jarque-Bera حيث أن فرضية العدم تقضي بأن سلسلة البواقي ليس لها توزيع طبيعي، ومن خلال مخرجات (Eviews) نجد أن القيمة الاحتمالية $Prob=0,16$ ، وهو ما يعني أن سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي.

• اختبار عدم ثبات تباين بواقي النموذج:

من أجل هذا الاختبار يستخدم اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH. ومن خلال مخرجات (Eviews) نجد أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (0.15 و 0.01)، أي أن القيم

الجدولية أصغر من القيم المحسوبة وبالتالي نقبل الفرض العدم وهو ثبات التباين وهو ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين لسلسلة البواقي. وعليه، تُبين الاختبارات السابقة صلاحيته النموذج لتقدير علاقة التضخم بالمتغير التفسيري المدرج.

4.3.4 اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية

تشير نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة بين مستوى التضخم وارتفاع سعر الصرف الناتج عن تخفيض قيمة العملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019. إذ أن سعر الصرف استطاع تفسير جزء من التغيرات التي حدثت في معدل التضخم خلال فترة الدراسة. لكن ما يلاحظ هو أن إشارة معلمة سعر الصرف في معادلة الانحدار الخطي المقدره جاءت سالبة أي أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم عكسية، وهو ما لا يتوافق مع التوقعات المسبقة، حيث أن الأثر الحدي لسعر الصرف يساوي -0.24 ، أي أن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض التضخم بـ 0.24 وحدة. ولعل سبب هذه الإشارة السالبة والعلاقة العكسية بين المتغيرين يعزى إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى، فهو اقتصاد ريعي، تحدد فيه أسعار الصرف إداريا، ويتبع سياسة دعم أسعار السلع الضرورية.

فالمفروض أن تخفيض قيمة العملة في الجزائر يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مؤشر التضخم، إلا أن نتائج الدراسة القياسية أثبتت عكس ذلك، إذ ورغم أن سعر الصرف مؤشر شديد الحساسية نظرا لتأثيره على المؤشرات الداخلية والخارجية للدولة، إلا أن حجم التأثير يتوقف على مدى انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي ودرجة تعويم سعر الصرف. ولأن الاقتصاد الجزائري ليس منفتح بالقدر الكافي، فإن هذا لا يسمح باستجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لما يحدث من تغيرات في سعر الصرف، وذلك لأن سعر الصرف في الجزائر مدار وليس معوم (سعر صرف محدد وموجه إداريا وغير محدد وفق معطيات العرض والطلب) هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن من خصائص الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي يتأثر بما يحدث في

السوق العالمية للنفط وهو ما يفسر العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، إذ تتأثر أسعار الصرف في الجزائر بأسعار البترول، حيث يؤدي تراجع وانخفاض أسعار البترول إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري من أجل تغطية عجز الموازنة العامة وتشجيع قطاع الصادرات والتقليل من الواردات، والمعلوم أن أسعار النفط في السنوات الأخيرة عرفت العديد من الانخفاضات وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الدولار مقابل الدينار نتج عنه تدخل الدولة بتخفيض قيمة العملة ما سمح بزيادة عرض النقود وبالتالي ارتفاع معدل التضخم. لكن هذا الارتفاع عادة ما يكون على المدى القصير فقط، لأنه على المدى البعيد تتحسن أسعار البترول ومن ثم تتحسن قيمة العملة وباقي المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها معدل التضخم الذي سوف ينخفض. والسبب الآخر لهذه النتيجة يرجع إلى سياسة الدولة في دعم أسعار السلع الضرورية والتي ساهم بشكل كبير في تحجيم أثر سعر الصرف على معدل التضخم.

5. خاتمة

استهدف بحثنا هذا الكشف عن الأثر الذي خلفته سياسة تخفيض قيمة العملة بعد فترة الإصلاحات المالية والاقتصادية التي قامت بها الجزائر في فترة التسعينيات وما بعدها، على معدل التضخم. وبناء على الفرضيات التي تم صياغتها والأهداف المتوخاة من هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، كما تم تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:

1.5 النتائج

- تلجأ الجزائر إلى سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل إعادة التوازن الاقتصادي، وخاصة بعد تعرضها للصدمات الخارجية وعلى رأسها انهيار أسعار النفط؛
- لا تتوفر الجزائر على الشروط اللازمة لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية، وذلك لكون الصادرات الجزائرية غير مرنة لاعتمادها على منتج واحد هو المحروقات، كما أن الواردات كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها؛

- سياسة تخفيض قيمة العملة لم تحقق الأهداف المرجوة، كما أن المكاسب الاقتصادية المحققة تعود أساسا إلى الارتفاع في أسعار النفط؛
- معدلات التضخم في الجزائر لا تعكس حالة الائتلاف الذي تعرفه العملة الوطنية، وخاصة منذ سنة 2014، كما أنها لا تعكس الوضعية الحقيقية للقدرة الشرائية للأسر محدودة الدخل؛
- أدت سياسة تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع معدل التضخم في السنوات الأولى التي تلت عملية التخفيض (على المدى القصير). أما على المدى المتوسط والطويل فإن التحسن في أسعار النفط وزيادة الإيرادات من صادرات المحروقات، إلى جانب سياسة الدعم الحكومي لأسعار المواد الأساسية، ساهم في تراجع معدلات التضخم، وألغى أثر تخفيض قيمة العملة.

2.5 التوصيات

- على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:
- عدم اللجوء المستمر إلى تخفيض قيمة العملة لأن هذا الإجراء من شأنه أن يفقد ثقة المقيمين وغير المقيمين بالعملة المحلية، كما يمكن أن ينعكس سلبا على التوازنات الداخلية والخارجية؛
 - العمل على استغلال كل الموارد المادية والبشرية المتاحة، لتنويع الاقتصاد الوطني والتخلص من هيمنة قطاع المحروقات؛
 - البحث عن مصادر تمويل متنوعة ومستدامة، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقليص الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر لتمويل التنمية؛
 - تنويع مصادر الحصول على العملة الصعبة، والتحكم في الواردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، لتفادي الآثار السلبية الناتجة عن التقلبات الكبيرة في أسعار النفط.

6. المراجع References

- Banque d'Algérie. (juillet 2013). *évolution économique et monétaire en Algérie*.
- Banque d'Algérie. (Mai 2012). *évolution économique et monétaire en Algérie*.
- أحمد سلامي. (2015). اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر - دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014). مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، 4(7)، الصفحات 27-42.
- الشريف ريجان، و لمياء هوام. (2014). دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية. مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك (14)، الصفحات 223-247.
- بلعزوز بن علي، و طيبة عبد العزيز. (2008). السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2006). مجلة بحوث اقتصادية عربية (41)، الصفحات 27-52.
- بنك الجزائر. (2018). حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018.
- بنك الجزائر. (4 جوان، 2019). مالية: بنك الجزائر يعرض التطورات الرئيسية المسجلة سنة 2018. تم الاسترداد من <http://www.aps.dz/ar/economie/71832-2018>
- رشيدة زاوية. (2014-2015). تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013) (مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- شعيب بونوة، و رحيمة خياط. (2011). سياسة سعر الصرف بالجزائر - نموذج قياسية للدينار الجزائري. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (5)، الصفحات 121-129.
- عبد الحق بوعتروس. (جوان، 2008). آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، ب(31)، الصفحات 105-117.
- عبد الحميد مرغيت. (بلا تاريخ). تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة. الصفحات 1-7.

عبد الوهاب بوكرواح . (نوفمبر، 2018). المعدل الرسمي عند 4,5%: جدل حول أرقام التضخم الحقيقي

في الجزائر. تم الاسترداد من <https://www.aljazairalyoum.com>

عبد الوهاب دادان، و رشيدة زاوية . (2016). تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان

المدفوعات في المدى الطويل -دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013). المجلة

الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية(3)، الصفحات 7-18.

فضيل رايس. (2013). تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011). مجلة

بحوث اقتصادية عربية(61-62)، الصفحات 193-209.

محمد راتول. (دت). الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم. مجلة اقتصاديات شمال

إفريقيا(4)، الصفحات 233-256.

نسرین لعراش. (26 أكتوبر، 2016). محمد لوكال: الدينار الجزائري خسر 23% من قيمته. تاريخ

الاسترداد 15 أكتوبر، 2020، من <https://www.aljazairalyoum.com>

نسرین لعراش. (21 نوفمبر، 2018). رغم انهيار الدينار المتواصل: الحكومة تصر على أن التضخم عند

4.5%. تاريخ الاسترداد 20 أكتوبر، 2020، من

<https://www.aljazairalyoum.com>

وليد أشرف. (نوفمبر، 2015). الديوان القومي للإحصاء: التضخم 5.1% على أساس سنوي! تاريخ

الاسترداد 10 أكتوبر، 2020، من

<https://www.aljazairalyoum.com/tag/%D8%A7%D9%84%D8%AF>


[/A1](https://www.aljazairalyoum.com/tag/%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1)

يوسف بن ختو. (2015-2016). العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية -حالة الجزائر(مذكرة

ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

Measuring the effect of the devaluation on the inflation rate in Algeria during the period (1990-2019)

Nadia Laggoun ^{1*}, Samia Megaache ²

¹ University of Batna1, Hadj Lakhdar (Algeria), nadia.laggoun@univ-batna.dz 

² University of Batna1, Hadj Lakhdar (Algeria), samia.megaache@univ-batna.dz 

Received: 31-10-2020

Accepted: 14-11-2020

Abstract

This paper aims to find and measure the impact of devaluation on the inflation rate in Algeria during the period (1990-2019), using the simple linear regression method.

It was concluded that the rentier nature of the Algerian economy and its absolute dependence on the revenues of hydrocarbons exports prompted Algeria each time to devalue the local currency in order to achieve a set of internal and external balances, and according to the results of statistical tests, it was found that there is an inverse relationship between the exchange rate and the inflation rate in Algeria.

Keywords:

Exchange rate;
Devaluation;
Inflation;
Algeria;

JEL Classification Codes: E31, O24

* Corresponding author